

## بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اليوم الدولي للسلام

المنامة في 21 سبتمبر 2011

ينزامن احتفال العالم لهذا العام باليوم الدولي للسلام والمقرر في 21 سبتمبر من كل عام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (87/36) لسنة 1981م مع موعد الجلسة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة التي تعقد كل سنة في ثالث يوم ثلاثاء من شهر سبتمبر، مما يضيف على الاحتفالات بهذه المناسبة أهمية خاصة في ضوء مناقشة قضايا السلام والديمقراطية والتنمية في العالم وخاصة في ضوء ما شهدته الساحة الدولية من تطورات.

وبمناسبة الذكرى الثلاثين لإحياء هذا اليوم فقد حمل شعار الاحتفالات لهذه السنة "السلام والديمقراطية: ابلغ صوتك"، وذلك استنادا إلى أن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة جاء فيها أن الغرض من إنشاء المنظمة هو منع نشوب النزاعات الدولية وحلها بالوسائل السلمية والمساعدة على إرساء ثقافة السلام في العالم، كما حملت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بهذه المناسبة الكثير من المعاني التي تؤكد على أهمية الديمقراطية على اعتبار أنها إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة وان إحلالها أمر حاسم لإقامة حقوق الإنسان وانها تتيح سبلا لتسوية الخلافات من أجل العدالة الاجتماعية وحرية الصحافة وتنقية البيئة وتمكين المرأة وسيادة القانون.

وبهذه المناسبة فان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على أهمية هذا اليوم لما يحمله من قيم عالمية في ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها العالم من تحولات تستوجب تضافر الجهود الدولية والمجتمعية من أجل إرساء الديمقراطية وتحقيق السلام المجتمعي والأمن والاستقرار داخل الدول إضافة إلى السلام والأمن العالمي بمفهومه الشامل، وتأكيد اللحمة الوطنية ونبذ الخلافات والمشاحنات بين المواطنين بعضهم بعضا وبين المواطنين والمقيمين، وعمل الحكومات من أجل نشر ثقافة السلام والتوعية بدور السلطات المختلفة في هذا الإطار.

وانطلاقا مما سبق فان المؤسسة تدعو إلى ضرورة استحضار المنجزات والإسهامات التي تحققت سواء على المستوى المحلي في الأوطان أو على المستوى العالمي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا السياق.

وتؤكد المؤسسة على أهمية المنجزات والمكتسبات في السياق البحريني من خلال المسيرة الإصلاحية التي استهلها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد حفظه الله ورعاه فيما يتعلق بإرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، والتركيز على السلام والأمن والاستقرار المجتمعي ونبذ التطرف والخلافات والمشاحنات داخل الوطن وذلك على الرغم من الأزمة التي مرت بها مملكة البحرين خلال الأشهر الأخيرة.

وفي هذا السياق ذاته، فإن المؤسسة تدعو كافة القوى المجتمعية في مملكة البحرين بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والسلطات الرسمية وكافة المواطنين والمقيمين إلى ضرورة التعاون من أجل التأكيد على احترام حقوق الإنسان وإعلاء قيمة السلام وتوجيه الجهود نحو التنمية بمفهومها العام سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي عبر شتى السبل الممكنة والمتاحة ومن خلال التأكيد على أهمية استمرار المسيرة الديمقراطية التي انتهجها صاحب الجلالة منذ توليه مقاليد الحكم، ونبذ الفتنة والتطرف واحترام التنوع المجتمعي والاختلافات الثقافية والدينية والمذهبية من أجل العمل على الارتقاء بالمجتمع البحريني وازدهار وتقدم الاقتصاد لحل العديد من المشكلات الراهنة.

وتهيب المؤسسة بالسلطات المعنية على ضرورة الإسراع بحل المشكلات العالقة والاستجابة إلى بيانات المؤسسة السابقة بشأن حل مشكلة المفصولين والموقوفين عن العمل، وبألبت في القضايا المنظورة أمام القضاء سواء محاكم السلامة الوطنية أو المحاكم المدنية، من أجل تأكيد احترام القانون وإرساء العدالة في المجتمع.

كما تثن المؤسسة الجهود المبذولة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد في إحياء وتنقيف ونشر الوعي بين المواطنين والمقيمين بالمسائل المتعلقة بمفهوم السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.